آليات تمكين الإستثمار السياحي في الجزائر

– دراسة تحليلية تقييميه–

Mechanisms for enabling tourism investment in Algeria
-An analytical evaluating study-

لعويطي نصيرة*	غويني العربي
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)	جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
laouiti.nassira@univ-alger3.dz	larbighouini713@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/08 تاريخ القبول: 2021/04/15

الملخص

يلعب القطاع السياحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية، فهو قطاع له أهميته الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والسياسية، إذ أصبح يشكل موردا أساسيا تعتمد عليه الدول في تنمية اقتصاداتها، والجزائر كغيرها من الدول تزخر بمقومات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا بإمتياز، غير أن الأرقام المتعلقة بمؤشرات السياحة تشير إلى عكس ذلك، وهذا بسبب ما يعانيه هذا القطاع من ضعف وهشاشة بين العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وكذا سوء الخدمات المقدمة ومن ثم وجب على الدولة الإهتمام بهذا القطاع الهام إذا ما أرادت تنمية اقتصادها والرفع من مواردها المالية خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال إنتهاج سياسة تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وسن المزيد من القوانين التي تنظم وتشجع مستثمري وزبائن القطاع، وفي الأخير يمكن أنه على الرغم من ثراء إمكانات المنتوج السياحي في الجزائر بمختلف أنماطه، سيما الطبيعية والثقافية يبقى نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوافدة ضئيلا مقارنة بدول الجوار مثلا .

الكلمات المفتاحية: سياحة؛ إستثمار سياحي؛ مؤشرات سياحية؛ تنمية سياحية؛ الجزائر.

تصنيف JEL: L83؛ C43؛ E61؛E22

Abstract

The tourism sector plays an important role in economic development as an economic, social, cultural and political sector, which has become an essential resource upon which countries depend on the development of their economies. Algeria, like other countries, is more abundant in terms of tourism qualities that qualify it to be a tourist destination with distinction The indicators related to tourism indicate the opposite, and this is because of the weakness and fragility of this sector between administrative and bureaucratic obstacles as well as poor services provided. Therefore,

*المؤلف المرسل: نصيرة لعويطي،الإيميل: naceralaouiti@gmail.com

the government should pay attention to this important sector if it has the intention to develop its economy and raise its financial resources outside the hydrocarbons sector through adopting a policy of encouraging investment in this sector and enacting more laws that regulate and encourage investors of the sector.

Finally, we can say that despite the richness of the tourism product potential in Algeria in its various forms, especially natural and cultural, Algeria's share of international inbound tourism remains very low compared to neighboring countries, for example.
Keywords: Tourism; tourism investment; tourism indicators; tourism development; Algeria

JEL Classification codes: E22; E61; C43; L83

مقدمة:

يعد القطاع السياحي من أهم القطاعات من حيث العوائد بالنظر للمداخيل المالية التي تحققها الدولة، وقد احتل هذا القطاع مكانة هامة لدى كثير من دول العالم خاصة منها التي تتوفر على مقومات سياحية، فعن طريق الاستثمار السياحي نستطيع تحويل الإمكانيات السياحية إلى مورد اقتصادي مهم وعنصر من عناصر تحقيق وتطوير الثروة الوطنية.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك مقومات سياحية متميزة وهامة، يتطلب الاهتمام بها وتطويرها والاستفادة منها، حيث قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات والسياسات التحفيزية لتنظيم الاستثمارات السياحية، عن طريق إصدار القوانين والتشريعات، وإنشاء مؤسسات وهيئات دعم ومرافقة، غير أنا مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني بلغة الأرقام تشير إلى عكس ذلك، لذا تبرز معالم إشكالية الموضوع على النحو التالي:

ماهي الآليات الكفيلة لترقية الاستثمار السياحي في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية بشكل أكثر دقة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر المقومات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في إطار تنظيم وتطوير القطاع السياحي كافية لترقية قطاع السياحة والنهوض به.

- **الأهمية:**

تكمن أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه الاستثمار السياحي في تنمية اقتصاديات العديد من الدول، والجزائر من الدول التي لديها كل الإمكانيات السياحية التي تجعلها ترقى بهذا القطاع إلى المستوى المطلوب، واعتباره بديل أمثل للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

- **الأهداف:** يهدف الموضوع إلى:

– التعرف على مؤشرات الاستثمار السياحي في الجزائر؛

- قراءة ومحاولة تحليل مؤشرات الاستثمار السياحي في الجزائر؛
- تحديد واستعراض الآليات الكفيلة لترقية الاستثمار السياحي؛
- حصر المعوقات التي تحول بالنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر؛

من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

1. تقييم مؤشرات السياحة في الجزائر؛

2. آليات تمكين وتحفيز الاستثمار السياحي في الجزائر؛

3. العراقيل التي تحد من الاستثمار السياحي في الجزائر؛

1. تقييم مؤشرات السياحة في الجزائر:

من المعترف به أن الجزائر تزخر بموارد سياحية هامة والسؤال الذي يطرح نفسه هل تعكس مؤشرات السياحة الجزائرية إمكانيات السياحة في الجزائر؟

2.1 مؤشرات الاستثمار السياحي:

إن التدفقات السياحية والإيواء السياحي يعتبران من أهم المؤشرات السياحية، إذ أن توفر عنصر الإيواء السياحي بالعدد والشكل الكافي يسمح إلى حد كبير بتحقيق جذب سياحي، سواء بالنسبة للسياح الوطنيين أو السياح الأجانب، وهذا ما يفسر تدني التدفقات السياحية والتي تعبر على مدى رغبة ورضا الأجانب عن الخدمات السياحية.

1.2.1 التدفقات السياحية:

تعد التدفقات السياحية من أهم المؤشرات في تقدير حجم النشاط السياحي في أي دولة من الدول، حيث يمكن على أساس هذا المؤشر تحديد مدى إسهام السياحة في الاقتصاد القومي لا سيما في توفير مناصب شغل .

و فيمايلي نستعرض توافد السياح الأجانب و كذا الجزائريين المقيمين في الخارج من جهة و ذهاب الجزائريين إلى الخارج (سياحة عكسية) من جهة أخرى خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2017 .

1.1.2.1 التدفقات السياحية الوافدة من الخارج:

جدول رقم 01: توافد السياح الأجانب إلى الجزائر (1999 – 2017)

الوحدة: وحدة واحدة.

السنوات	عدد السياح الأجانب	عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج	إجمالي عدد السياح
1999	140862	607675	748537
2000	175538	690446	865984
2001	196229	705187	901416
2002	251145	736915	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368562	865157	1233719
2005	441206	1001884	1443090
2006	478358	1159224	1637582
2007	511188	1231896	1743084
2008	556697	1215052	1771749
2009	665810	1255696	1921506
2010	654987	1415509	2070496
2011	901642	1493245	2394887
2012	981955	1652101	2634056
2013	964153	1768578	2732731
2014	940125	1361248	2301373
2015	1083121	1340227	2423348
2016	1322712	1149094	2471806
2017	1708375	742410	2450785

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

توضح البيانات أعلاه أن التدفق السياحي نحو الجزائر خلال الفترة (1999 – 2017) عرف وتيرة متزايدة، فهو في تزايد مستمر منذ نهاية التسعينات و يرجع هذا إلى تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث وصل هذا التزايد إلى2732731 سنة 2013، لكن هذا الارتفاع في التدفقات السياحية نحو الداخل لا يدل على تحسن فعلي في الأداء السياحي و إنما هو استرجاع لجزء من حجم السياح الذين فقدتهم الجزائر خلال العشرية السوداء و هذا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية .

و بالنسبة لمعدل النمو السنوي خلال هذه الفترة (1999 – 2017) فقدر ب 7 % و هي نسبة ضعيفة جدا يعني حتى ولو كان هناك تزايد مستمر في حجم التدفق السياحي إلا أن هذا التزايد يبقى ضعيف.

الشكل رقم01 : تطور إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر للفترة (1999 – 2017)

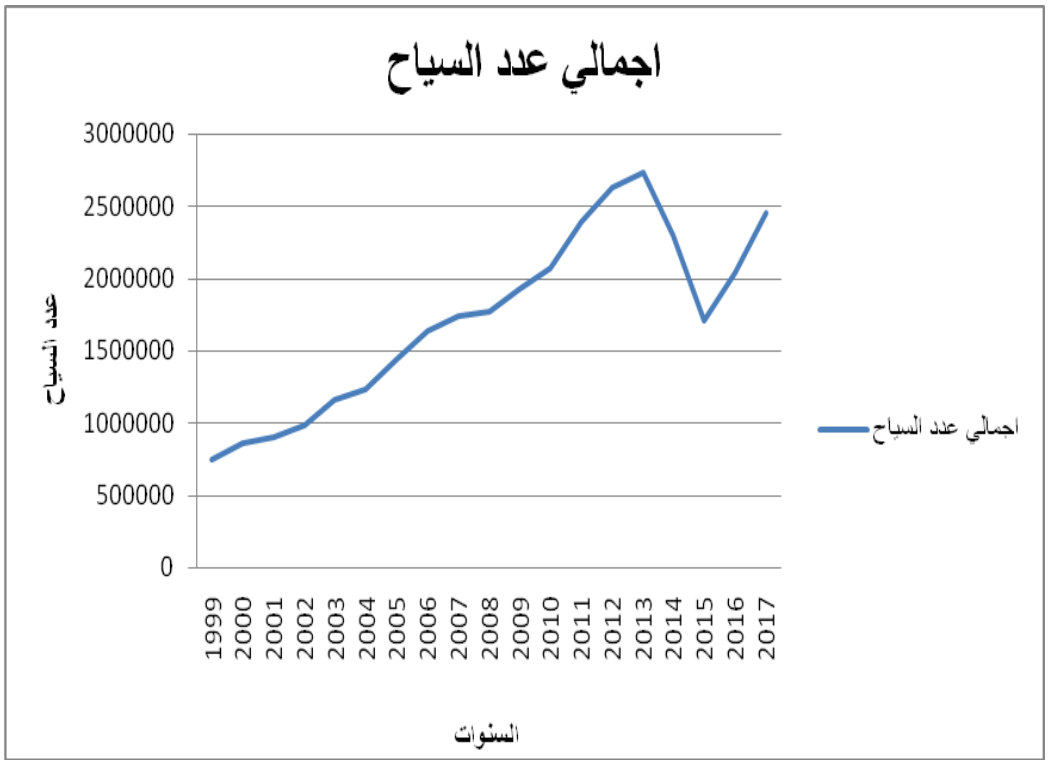

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

يأتي انخفاض هذه النسبة في الجزائر نتيجة التركيز على السياحة مع الدول الأوروبية، وعدم تنويع منتوجها السياحي و الترويج له، وبالنسبة لجنسيات السائحين الوافدين إلى الجزائر فهي تتوزع على مختلف مناطق العالم بنسب ضئيلة ومتفاوتة من منطقة إلى أخرى، ويمثل السياح الأوروبيون أكبر حصة في إجمالي السياح الأجانب الوافدين إليها، إذ يأتي في المركز الأول السياح الفرنسيين و الايطاليين، و الألمان ثم الاسبان (وزارة السياحة،2017).

2.1.2.1 التدفقات السياحية نحو الخارج:

تعتبر التدفقات السياحية القادمة من الخارج بمثابة تصدير للخدمة السياحية يترتب عنها تحصيل إيرادات مالية بالعملة الصعبة، والعكس عندما يتعلق الأمر بخروج المواطنين نحو الخارج

فيعتبر ذلك استيرادا للخدمات السياحية تنجر عنها نفقات بالعملة الصعبة يتم تحويلها وصرفها في الخارج.

والجدول التالي يبين التدفقات السياحية نحو الخارج (سياحة عكسية) خلال الفترة (1999 – 2018).

الجدول رقم 02: تدفق السياح الجزائريين نحو الخارج للفترة (1999 – 2018)

السنوات	عدد خروج السياح الجزائريين	السنوات	عدد خروج السياح الجزائريين
1999	28383	**2009**	1676619
2000	1006382	**2010**	1757471
2001	1189910	**2011**	1714654
2002	1256515	**2012**	1910558
2003	1253901	**2013**	2135523
2004	1416861	**2014**	2549201
2005	1513491	**2015**	3638140
2006	1349113	**2016**	4529524
2007	1498825	**2017**	5058404
2008	1539406	**2018**	5609947

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات جداول من وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

مقارنة مع الجدول السابق، نلاحظ أن عدد الجزائريين المتجهين نحو الخارج يفوق بكثير عدد السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر. وهذا ما يدل على تفضيل الجزائري وجهات سياحية أخرى بدل السياحة المحلية وذلك راجع لمجموعة من الأسباب ساهمت في عزوفه عن السياحة داخل وطنه منها:

- تدني الخدمات السياحية في الجزائر؛
- الارتفاع في الأسعار؛
- غياب دور وكالات السياحة للترويج للسياحة المحلية.

والشكل التالي يوضح تطور التدفقات السياحية نحو الخارج:

الشكل رقم 02: تطور التدفقات السياحية نحو الخارج للفترة (1999 – 2018)

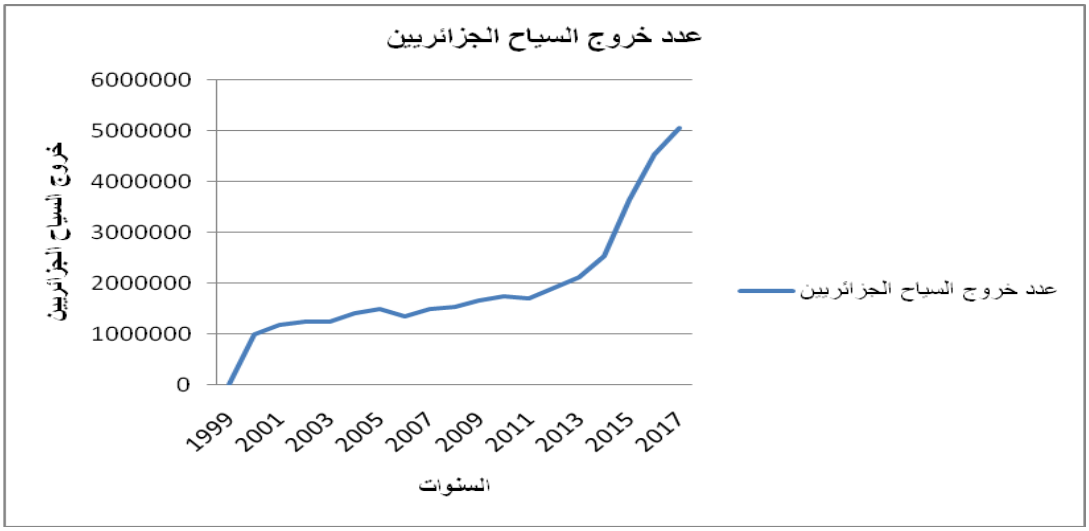

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

2.2.1 الطاقة الفندقية في الجزائر:

تتمثل الطاقة الفندقية في قدرة الاستيعاب للمؤسسات الفندقية الموزعة عبر كامل التراب الوطني، وتعد الطاقة الفندقية إحدى المؤشرات المهمة في قياس مدى تطور وتقدم القطاع السياحي في أي بلد، والجزائر عملت منذ الاستقلال على تحسين قدرات الاستقبال، لكن يبقى الإيواء الفندقي أحد نقاط الضعف الرئيسية للقطاع السياحي، فعدد الفنادق بالجزائر تتميز بمحدودية طاقتها الإيوائية.

1.2.2.1الطاقة الفندقية بمعيار عدد الفنادق وعدد الأسرة: تعتبر الفنادق من بين الهياكل الأولى التي تقدم خدمة الإيواء، وذلك بمختلف أنواعها وأصنافها، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع عدد الفنادق للفترة (1999 – 2017):

الجدول قم 03: تطور عدد الفنادق وعدد الأسرة للفترة (1999 – 2017):

الوحدة : وحدة واحدة .

السنة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
1999	800	76000
2000	827	77242
2001	927	72485
2002	981	75558

2003	1042	77473
2004	1057	82034
2005	1105	83895
2006	1134	84869
2007	1140	85000
2008	1147	85876
2009	1151	86383
2010	1152	92377
2011	1184	92737
2012	1155	96898
2013	1176	98804
2014	1185	99605
2015	1195	102244
2016	1231	107420
2017	1289	112264

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال تتبع السلسلة الزمنية لتطور عدد الفنادق يتبين أن نموها كان عاديا للفترة (1999 – 2011) حيث أنها كانت في تزايد مستمر لكن بمعدل نمو ضعيف، ثم تراجع نموها سنة 2012 حيث انخفض عدد الفنادق من 1184 وحدة سنة 2011 إلى 1155 وحدة سنة 2012 ليعاود الارتفاع إلى 1176 وحدة سنة 2013 ثم إلى 1195 وحدة سنة 2015 وهو ارتفاع ضئيل جدا، مقارنة بسنة2017 أين تحسن النمو نوعا ما بالنسبة للفنادق لكن مع كل هذا يبقى في مسار النمو البطيء وليس بالمستوى المطلوب .

أما فيما يخص تطور الطاقة الفندقية في الجزائر بمعيار عدد الأسرة خلال الفترة (1999 – 2017) في تزايد لكن بشكل بطيء، حيث تطور عدد الأسرة خلال هذه الفترة من 76000سرير سنة 1999 إلى 112264 سرير سنة 2017 أي بمعدل نمو متوسط سنوي قدر ب 2 % خلال

هذه الفترة، ويرجع هذا التطور للسياسة الجديدة التي اعتمدتها الحكومة للاهتمام بالقطاع السياحي لكن يبقى معدل النمو ضعيف جدا.

2.2.2.1 تطور طاقة الإيواء بمعيار عدد الأسرة حسب الإطار القانوني:

تختلف طاقة الإيواء حسب الإطار القانوني بين طاقة الإيواء للقطاع العام والقطاع الخاص والجماعات المحلية.

والشكل الموالي يوضح مقارنة بين طاقة الإيواء للقطاعات الثلاثة:

الشكل رقم 05: تطور طاقة الإيواء حسب الشكل القانوني للفترة (1999 – 2014)

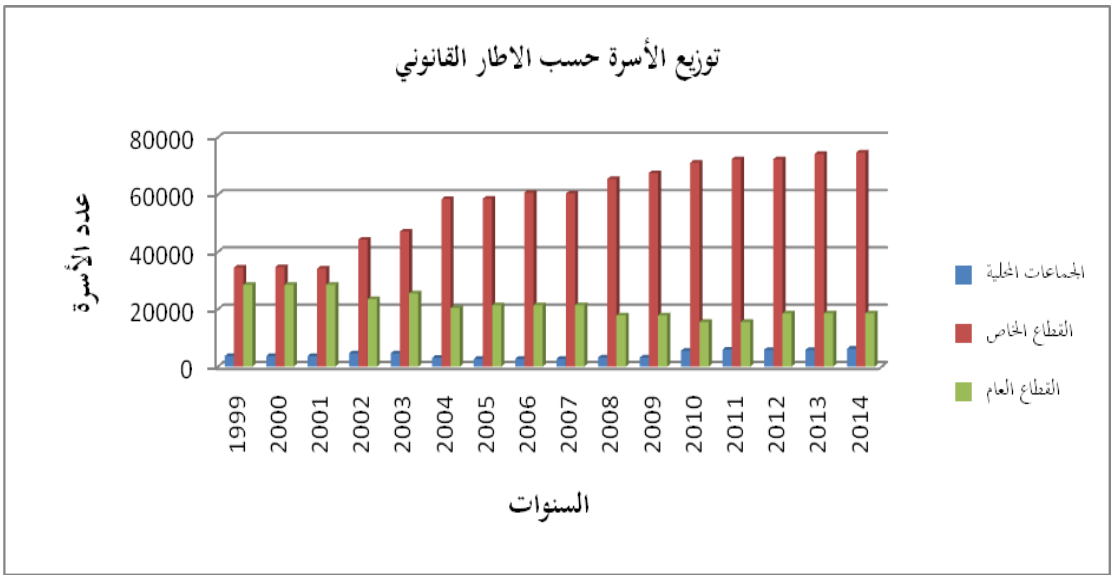

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

يتضح جليا استحواذ القطاع الخاص على طاقة الإيواء، حيث تطورت نسبة امتلاك طاقة الإيواء من 45,50 % سنة 1999 إلى 75 %، وهذا ما يبرز الدور الكبير للقطاع الخاص بالقيام بالمشاريع الاستثمارية في المجال السياحي، ما يجعلنا نؤكد على فسح المجال أمام هذا القطاع وتسهيل الإجراءات الاستثمارية حتى يلعب دوره كاملا ويساهم في النهوض تدريجيا بالقطاع السياحي الجزائري.

3.2.1 مؤشر حجم الاستثمارات في القطاع السياحي:

الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة لا تزال منخفضة للغاية ولم تتعدى 1,90929مليار دولار سنة 2020، على الرغم من المجهودات المبذولة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ويمثل الجدول أدناه تطور حجم الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر في الفترة 2000–2020.

جدول رقم 04: الاستثمارات في القطاع السياحي للفترة (2000–2020):

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	حجم الاستثمارات	السنوات	حجم الاستثمارات
2000	0.297	2011	1,81033
2001	0,412	2012	1,87713
2002	0,628	2013	1,89421
2003	0,85	2014	1,99195
2004	1,18	2015	1,80913
2005	1,64	2016	1,82184
2006	1,84	2017	1,80584
2007	2,26	2018	1,67411
2008	2,08	2019	1,76144
2009	1,77	2020	1,90929
2010	1,6569	2021	/

Source: World travel and tourism council2018

بالرغم من الارتفاع المستمر في حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الذي انتقل من 0.297 مليار دولار سنة 2000 إلى 1,90929 مليار دولار سنة 2020 إلا أن حجم الاستثمارات يبقى ضعيفا جدا لا يرقى إلى الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع الحيوي.

إذ بإجراء قراءة مسحية لحجم الاستثمارات الممنوحة للقطاع السياحي طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 نجد أن المجموع الكلي للاستثمارات الممنوحة للقطاع في فترة 20 سنة هو 72.97 مليار دولار وهو رقم متواضع يؤكد ضعف الاستثمار السياحي خصوصا وأن الجزائر طيلة هذه الفترة شهدت توسعا غير مسبوق في الإنفاق الحكومي بسبب الراحة المالية التي شهدتها الجزائر من 2000 إلى غاية 2014.

4.2.1الجزائر ضمن التنافسية العالمية للسياحة والسفر:

صنفت الجزائر في تقرير التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2017 في مرتبة متدنية تعكس الواقع المزري لهذا القطاع حيث احتلت المرتبة 118 من مجموع 136 دولة ومنحت لها علامة 3,07 من 07 مع العلم أنها كانت تحتل الرتبة 123 من مجموع 141 دولة بعلامة 2,93 من 07 مقارنة بتقرير سنة 2015، كل هذا يدل على أن تنافسية القطاع السياحي في الجزائر لم يرقى بعد

إلى مستويات تؤلها لأن تكون وجهة للاستثمارات السياحية والسياح على حد السواء رغم ما تزخر به من مؤهلات مادية وبشرية وتنوع في الثقافات والتقاليد.

جدول رقم 05: ترتيب الدول العربية ضمن تنافسية السياحة والسفر 2017

اسم الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا
الإمارات العربية المتحدة	1	29
قطر	2	47
البحرين	3	60
السعودية	4	63
المغرب	5	65
عمان	6	66
مصر	7	74
الأردن	8	75
تونس	9	87
لبنان	10	96
الكويت	11	100
الجزائر	12	118
موريتانيا	13	132
اليمن	14	136

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2018

ويرجع سبب وصول الجزائر إلى هذه المرتبة المتدنية هو أن المؤشرات الفرعية حققت مراتب متدنية من بين المؤشرات العالمية وسنحاول إعطاء صورة أوضح لكل مؤشر على حدا كما يلي:

جدول رقم 06: مكونات مؤشر تنافسية السياحة والسفر للجزائر 2017

المؤشر الرئيسي	مكونات المؤشر	قيمة المؤشر الفرعي	مرتبة المؤشر الفرعي
البيئة التمكينية	•بيئة العمل	4,0	110
	•السلامة والأمن	5,3	81
	•النظافة والصحة	4,9	89
	•الموارد البشرية سوق العمل	4	112
	•جاهزية تكنولوجيا المعلومات	3,7	96

سياسات السفر والسياحة والظروف الملائمة	•أولوية السياحة والسفر	2,8	131
	•الانفتاح الدولي	1,5	134
	•تنافسية الأسعار	6	04
	•الاستدامة البيئية	3,7	106
البنية التحتية	•البنية التحتية للنقل الجوي	2,1	100
	•البنية التحتية للنقل الأرضي والبحري	2,5	105
	•البنية التحتية للخدمات السياحية	2,1	131
الموارد الطبيعية والثقافية	•الموارد الطبيعية	2,2	124
	•الموارد الثقافية وأعمال السفر	2,1	53

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مكونات مؤشر تنافسية السياحة والسفر للجزائر تتميز بمايلي:

بالنسبة للبنية التمكينية:

- المؤشر الفرعي المتعلق ببيئة الأعمال: نجد أن الجزائر احتلت الرتبة 110 دوليا، مما يدل على أن القواعد والتشريعات المنظمة للقطاع السياحي غير مناسبة وغير محفزة لممارسة النشاط السياحي، وطاردة لمختلف أشكال الاستثمار.
- السلامة والأمن: تحتل الجزائر المرتبة 81 عالميا من 136 دولة، حيث لا تزال الجزائر تعاني من عدم الاستقرار الأمني.
- الصحة والنظافة: احتلت المرتبة 89، بالرغم من الانجازات التي وفرتها الدولة الجزائرية إلا أن جودة الخدمات الصحية لا ترقى إلى المستوى المطلوب وتبقى بعيدة عن المعايير الدولية.
- الموارد البشرية وسوق العمل: صنفت في ذيل الترتيب 112 عالميا، وحسب تقرير منظمة العمل الدولية تعد إنتاجية الفرد الجزائري من أضعف نسب الإنتاجية في دول البحر الأبيض المتوسط والتي تقدر بنسبة 49%.
- جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: احتلت المرتبة 96 ويدل هذا على تخلف في هذا المجال وعدم مواكبة التطور الرقمي والتكنولوجي.

بالنسبة لسياسات السفر والسياحة والظروف الملائمة:

- أولوية السياحة والسفر: تحتل الجزائر الرتبة 131 وهي رتبة غير مشرفة، رغم كل الاهتمام الذي أولته الحكومة لقطاع السياحة لكن على ارض الواقع لا يوجد شيء ملموس.
- الانفتاح الدولي: تحتل الجزائر الرتبة 134، حيث يعتبر جواز السفر الجزائري من بين أسوأ الجوازات العالمية، والذي لا يسمح لحامله بالدخول إلى معظم دول العالم من دون الحصول على تأشيرة.
- الأسعار التنافسية: احتلت الجزائر المرتبة 4 وهي مرتبة مشرفة ويمكن الاعتماد عليها كعامل جذب واستقطاب السياح الأجانب، نجد فيها التذكرة، ورسوم المطار وسعر الفندق ومستويات القدرة الشرائية وأسعار الوقود.

بالنسبة للبنية التحتية:

- البنية التحتية للنقل الجوي: احتلت رتبة 100 من حيث جودة ونوعية الهياكل القاعدية للملاحة الجوية.

وحسب تقارير الاتحاد الدولي للنقل الجوي والمنظمة الدولية للطيران المدني فإن الخطوط الجوية الجزائرية والمطارات الموجودة على التراب الوطني لا تؤدي الدور السياحي المطلوب منها.

- البنية التحتية الأرضية والمينائية: على الرغم من تخصيص الدولة أغلفة مالية ضخمة من اجل تعبيد الطرقات ومشروع الطريق السيار شرق غرب وخطوط السكك الحديدية وإنفاق المترو والترمواي، إلا انه توجد مشاكل كبيرة ما جعل الجزائر تحتل الرتبة 105.
- البنية التحتية للخدمات السياحية: احتلت الجزائر المرتبة 131، ويرجع السبب لهذا التصنيف لعدم وفرة المؤسسات الفندقية لاستقبال وإيواء السياح، وكذلك لعدم ارتقاء الكثير من هذه المؤسسات للمقاييس الدولية.

بالنسبة للموارد الطبيعية والثقافية:

- الموارد الطبيعية: على الرغم من توفر الجزائر على العديد من المحميات المصنفة ضمن التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، إلا انه استغلال هذه المحميات لا يرقى إلى المستوى المطلوب.
- الموارد الثقافية وأعمال السفر: احتلت الرتبة 53 وهي رتبة مقبولة.

2. آليات تمكين وتحفيز الاستثمار السياحي في الجزائر:

اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات والسياسات والآليات بغية تفعيل الاستثمار السياحي من اجل ترقية القطاع السياحي. أهمها:

1.2 إجراءات قانونية:

أصدر المشرع الجزائري مجموعة من القوانين، أهمها قانون رقم 03–01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، صدر من أجل تجديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا التدابير وأدوات تنفيذها ويهدف إلى ترقية الاستثمار، وتطوير الشراكة في السياحة وإدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية (**03**–01 قانون التنمية المستدامة السياحية، 2003، ص5).

والقانون رقم 03–02 المتعلق بالاستغلال السياحي للشواطئ والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة باستعمال واستغلال الشواطئ في المجال السياحي وهدفه حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها(قانون03–02 المتعلق بالاستغلال السياحي للشواطئ، 2003، ص11)، ثم بعد ذلك صدر قانون 03–03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ويهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد السياحية وإدراج هذه المناطق في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والاستغلال لكل الإمكانيات الثقافية والتاريخية والدينية (قانون03–03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، 2003، ص14)، بعدها صدر قانون تطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06–08 المؤرخ في 15جويلية 2006، بالإضافة إلى تأسيس يوم وطني للسياحة الجزائرية يحتفل به يوم 25 جوان من كل سنة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011.

2.2إجراءات مؤسساتية:

قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهياكل الإدارية لتنمية السياحة، أهمها: إنشاء وزارة السياحة والصناعات التقليدية تأسست بموجب المرسوم رقم 474–63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، بعدها أنشئ الديوان الوطني للسياحة بموجب المرسوم 88– 214 المؤرخ في 31 أكتوبر ،1988 والمعدل بموجب المرسوم402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، وبتاريخ 25 جانفي 1994 أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 39/94، بعدها تم إنشاء

الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بموجب المرسوم التنفيذي 98 /70 المؤرخ في 21 فيفري 1998.

3.2 إدارة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030:

يعد هذا المخطط أرضية العمل الرئيسية لتنمية ودعم الاستثمار السياحي، ويرمي إلى تجسيد التوجه نحو تثمين الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، وجعلها في خدمة السياحة.

تسعى الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) إلى إحداث قفزة نوعية في مجال القطاع السياحي وهذا عن طريق إحداث 17 قرية سياحية مصممة وفقا للطلب المحلي والدولي، ولذلك قامت بمنح هذه القرى لمجموعة من الشركات الرائدة في مجال الاستثمارات السياحية، وهذه القرى تحقق للجزائر إجمالي عدد أسرة 56273 سرير، في حين أن دفع المشاريع ذات الأولوية والمحددة من طرف هذا المخطط لإنعاش الاستثمارات الوطنية في شبكة الفنادق من جميع الفئات سيبلغ عدد الأسرة بها إلى 29327 سرير، ومن خلال حاصل مجموع الأسرة المحققة من شبكة الفنادق من جميع الفئات والأسرة المحققة من القرى السياحية للامتياز نجد أن الجزائر ستبلغ **85600** سرير مصممة وفقا للمواصفات الإقليمية والدولية والتي تحقق لها ميزة تنافسية في هذا المجال، ولتحقيق أهداف المخطط يجب السهر على انجاز واستكمال المشاريع في الوقت المحدد لها.

4.2 تعزيز ثقافة السياحة في المجتمع الجزائري:

تعد الثقافة السياحية عملية متكاملة معرفيا ومهاراتيا، وجب على الدولة أن تهتم بها لدفع عجلة التنمية، وذلك بالاستعانة وإشراك أفراد المجتمع والمثقفين في إعداد برامج تنمية ثقافة الصناعة السياحية. إلا انه في الجزائر نلاحظ أن هناك ضعف كبير في الثقافة السياحية ونقص فادح في المفاهيم والقيم المتصلة بها.

5.2 تكوين رأس المال البشري:

يعتمد النشاط السياحي على توفر كوادر بشرية يتمتعون بتدريب عالي المستوى في مجال استضافة السياح، لذلك يجب الاهتمام بالمدارس والمعاهد والكليات السياحية.

6.2 الاهتمام بالسياحة الدينية والترويج لها:

باعتبار الجزائر بلد مسلم وجب الاهتمام بهذا النوع من السياحة والاستثمار فيه، لأنها تستهوي مجموعة من السياح الذين يبحثون في التاريخ الديني وإشباع رغباتهم الدينية، كزيارة الزوايا والتي ويبلغ مجموعها نحو 1600 زاوية، حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، من أهمهم الزاوية العثمانية الرحمانية، الزاوية التيجانية، الزاوية العيساوية...الخ، بالإضافة إلى المعالم الدينية مسجد الأمير عبد القادر، والذي يتميز بزخارفه الجميلة وهندسته المعمارية الرائعة، والتي تجذب العديد من السياح لزيارته من شتى أنحاء العالم، كما لا ننسى مسجد الجزائر الأعظم الذي تم تشيده، إذ يعتبر معلم حضاري وصرح ديني بارز في العالم العربي والإسلامي وهو اكبر مسجد في القارة الإفريقية وحوض البحر الأبيض المتوسط وثالث اكبر مسجد في العالم بعد الحرمين الشريفين، يتربع على مساحة قدرها 30 هكتار يقع بالمحمدية الجزائر العاصمة.

هذا الصرح الديني سوف يكون منارة إسلامية بامتياز، هذا ما يجعل له دور مهم في الترويج للسياحة الدينية واستقطاب عدد كبير من السواح سواء المحليين أو الأجانب.

3.العراقيل التي تحد من الاستثمار السياحي في الجزائر:

إن أهم معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر تتمثل فيمايلي:

1.3 عائق العقار السياحي:

يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى.

إذ يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية وهنا نذكر عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال وعليه جاء القانون 03-03 الصادر في 17-12-2003 السالف الذكر حيث جاء في المادة 20 منه مايلي "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص" (صاولي، 2017، ص-ص251-252).

ويعتبر مشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء كان ملكية خاصة، ملكية وطنية عامة أو خاصة من ابرز مشاكل الاستثمار السياحي في الجزائر ضف إلى ذلك غلاء العقار مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة.

كما توجد مشاكل أخرى نذكرها على النحو الأتي (بن حمودة و بنقانة، 2007، ص60):

– الاستغلال العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية لهذه المناطق.

– تراجع مساحات التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية.

– تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية، وذلك بالأراضي الواقعة بمناطق التوسع السياحي.

2.3 العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي:

من أهم هذه العراقيل نذكر منها مايلي:

– كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري وصعوبة فهم الموظف في الإدارة العمومية لتفاصيل طلب المستثمر والفساد الإداري، بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات المتكررة في قوانين الاستثمار.

– تنامي ظاهرة الفساد الإداري واستغلال الطرق غير القانونية في الحصول على المشاريع الاستثمارية وهذا ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في ظل هذه التصرفات التي تقضي على التنافسية والمعاملة العادلة عند منح مشاريع الاستثمار السياحي.

3.3 العراقيل السياسية :

يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في استقطاب الاستثمارات السياحية والجزائر عانت أزمة سياسية أثرت سلبا على مكانتها الدولية مما أدى إلى تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفعة وذلك من قبل مراكز التقييم الدولية، هذه الوضعية أثرت سلبا على حجم الاستثمار العام والاستثمار السياحي على وجه الخصوص.

4.3 العراقيل الاقتصادية للاستثمار السياحي:

يواجه الاستثمار السياحي العديد من العراقيل ذات الطابع الاقتصادي وهذا نظرا لخصوصية الاستثمارات السياحية، وتتمثل فيمايلي:

1.4.3 إشكالية تمويل الاستثمار السياحي:

يتطلب الاستثمار السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية وينطوي على معدل عال من المخاطر كون الاستثمار يتم في أصول ثابتة لمدة طويلة، كما أن المشروع

السياحي يحتاج إلى مدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية ولا يصل إلى مرحلة تحقيقها فعليا إلا بعد مدة تصل في المتوسط إلى ثمان سنوات مما يتطلب تكييف الائتمان المصرفي مع هذه الخصوصيات من خلال تقديم منتجات مالية متميزة خاصة بالقطاع السياحي مع تخفيض معدلات الفائدة وإمكانية التأجيل، إن هذه المنتجات المالية لا تتوفر في البنوك الجزائرية التي تنتمي أغلبها للقطاع العام وهي بنوك تجارية تمنح قروض متماثلة لكل القطاعات ولا تراعي خصوصية القطاع السياحي، الأمر الذي صعب كثيرا من مهمة القطاع الخاص الذي يحتاج إلى تمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة كبيرة من تمويل البنوك الخاصة والمشجعة لمثل هذا النوع من الاستثمارات فنجد أن المستثمرين يشتكون من أن القروض الممنوحة هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لا تتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي، ضف إلى ذلك أن النشاط السياحي هو نشاط موسمي ودرجة المخاطر تختلف من موسم لآخر كما أن التدفقات السياحية نحو الجزائر لا تشجع على المخاطرة بقروض فوائدها المرتفعة التي تفتقد إلى تشجيع و تحفيز في بيئة استثمارية غير مستقرة، كم أن عدم فعالية السوق المالية الجزائرية أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي الذي يحتاج إلى بورصة أموال فاعلة حتى تزيد من الاكتتاب والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات السياحية وتوزيع المخاطرة على عدة شركاء(شرفاوي عائشة، 2015، ص ص178).

2.4.3 ضعف الحوافز الموجهة للاستثمارات السياحية:

تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، التي أثبتت أنها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات والصناعات، وهذا هو الإشكال المطروح في قانون الاستثمار الجزائري، حيث نجده يقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها وبالتالي فهو يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس مثلا يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي مما اثر بصفة ايجابية على الاستثمارات السياحية (قرومي، 2010، ص14).

5.3 ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية: من أهم أحد الجوانب السلبية، فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب والمحليين كلما شهد القطاع السياحي تطورا وارتفع عدد الوفود الأجنبية للدخول للقطر الوطني ونقل صورة جميلة عن المجتمع الجزائري والعادات والتقاليد وشخصية الفرد بصفة عامة (عبد الكريم، 2018،ص198).

خاتمة:

امتلاك الجزائر لمقومات وإمكانيات سياحية فريدة من نوعها تؤهلها لان تكون قطبا سياحيا بامتياز، أولت الحكومة اهتمام كبير لهذا القطاع من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات والتحفيزات، إلا انه يبقى يعاني الكثير من العراقيل التي حالت دون تطوره ولم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب.

نتائج الدراسة:

– نقص اهتمام الدولة بقطاع السياحة، فالسياحة الجزائرية تدفع ثمن الخيارات الاقتصادية الفاشلة التي أهملت القطاع السياحي منذ الاستقلال وغياب إرادة سياسية حقيقية لبناء قطاع سياحي مستدام.

– ضعف اهتمام الخواص في الاستثمار في السياحة بسبب مشكل العقار لاقتناء أراضي موجهة للاستثمار السياحي.

– عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المشاريع السياحية قادرة على تنويع الطرق المستعملة مثل القرض ألإيجاري.

– على الرغم من ثراء إمكانات المنتوج السياحي في الجزائر بمختلف أنماطه، سيما الطبيعية والثقافية يبقى نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوافدة ضئيلا.

– عزوف كثير من المستثمرين الخواص جزائريين وأجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي بسبب كثرة العراقيل الإدارية والتنظيمية وغياب الشفافية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري في جميع المستويات.

– رغم كثرة الإجراءات التنظيمية والقانونية المتخذة لتطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، ورغم التصور العام لهذا القطاع في ظل الإستراتيجية الجديدة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة

السياحية آفاق 2030 الذي طرح السبل الكفيلة للنهوض بصناعة سياحية مستدامة تراعي التوجهات العالمية الجديدة في هذا النشاط، إلا أن تجسيدها على ارض الواقع غير موجود.

اقتراحات: بناءا على النتائج المتوصل إليها ندرج مجموعة من الاقتراحات التي تساهم في تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر وهي:

– خلق بنوك متخصصة لتمويل طاقات الإيواء السياحي وإنجاز فنادق وكل هياكل الاستقبال السياحي والمساهمة المالية في عدد كبير من المشاريع الاستثمارية السياحية من أجل تنمية القطاع السياحي.

– استخدام وسائل التكنولوجية الحديثة من خلال وضع نظام معلومات سياحي لزيادة عوامل الجذب السياحي.

– ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص بإقحام ممثلين عن القطاع الخاص في الجهاز الإداري.

– تشجيع التعاون والشراكة في المجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة قوانين الاستثمار وجعلها أكثر مرونة لجذب المستثمرين.

– ضرورة تخصيص أوعية عقارية ملائمة للنشاط السياحي مع تكفل الدولة بتوصيل مختلف الشبكات إلى الأراضي والأوعية المخصصة للاستثمار السياحي.

– بناء إستراتيجية تنمية سياحية تعتمد على إشراك جميع المؤسسات القطاع العام والخاص في تطوير المنتجات السياحية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلاوة على ذلك فإن هذه الإستراتيجية لابد أن تعمل على وضع إطار مستدام لتوجيه وتنسيق تنمية السياحة في السنوات القادمة .

– ضرورة تنويع المنتجات السياحية الجزائرية بتجسيد برنامج الأعمال الذي سطره مخطط وجهة الجزائر في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من حيث الفروع الواجب تطورها لاستقطاب أسواق جديدة.

المراجع :

1– بن حمودة محبوب، بنقانة إسماعيل،2007، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد05.

2- عبد الكريم دكاني، 2018، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد5.

3- شرفاوي عائشة، 2015، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

4- مراد صاولي، 2017، الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات، العدد54، جامعة الاغواط.

5- قرومي حميد، حميدي عبد الرزاق، يومي11و12 ماي2010، السياحة في الجزائر الواقع والمأمول وأفاق التطوير، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والأفاق، المركز الجامعي أكلي محند بالبويرة.

6- المادة رقم 02 من قانون 03-01 قانون التنمية المستدامة السياحية، المؤرخ في 17 فيفري 2003،الصادرة بالجريدة الرسمية،عدد11.

7- المادة رقم02 من قانون 03-02 قانون الاستغلال السياحي للشواطئ، المؤرخ في 17 فيفري 2003، الصادرة بالجريدة الرسمية، عدد11.

8- المادة رقم 01 من القانون 03-03 المؤرخ في 17فيفري 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية رقم11.

9- وزارة السياحة والصناعات التقليديةhttp://www.mta.gov.dz